



دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية في العراق للمدة (1975-2011)*

أ.م.د. أحمد جاسم محمد

الباحث محمد حسن عوده

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة

المستخلص :

بعد أربعة عقود من سيطرة الدولة والقطاع العام على مختلف مفاصل الاقتصاد ومزاحمه تنامي القطاع الخاص ودخول العراق في ثلاث حروب متتالية، نجم عن هذه الأحداث تشوهات اقتصادية واجتماعية في الاقتصاد العراقي الأمر الذي دفع بالحكومة إلى تبني سياسه الدعم والتدخل الذي حملها عبئاً كبيراً شكل ضغطاً على الموازنة العامة، وان كل ذلك يأتي ضمن إطار إمكان تحقيق وبلوغ الرفاهية الاقتصادية للمواطنين .

وبالرغم من ذلك نجد إن الرفاهية الاقتصادية في العراق لا تقاس بدرجة التطور الاقتصادي أو نوعيه الحياة بمستويات صحية وتعليمية، بل تقاس بالجمع بين معامل جيني ومتوسط دخل الفرد، وان وصل مستوى الرفاهية الاقتصادية في العراق إلى مستوى مرتفع فهذا لا يعني إن المواطن مرفه من جميع الجوانب بل مرفه من ناحية الاستهلاك المرتبط بالتطورات الحاصلة في الدخل النقدي . إن السياسة الانفاقية في العراق يجب أن تكون قائمه على زيادة النفقات الاستثمارية لأن ذلك يؤدي إلى توسيع الطاقات الانتاجية وزيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي وصولاً إلى زيادة وديمومة الرفاهية الاقتصادية في المجتمع العراقي .

Abstract :

After three decades of state and the public sector control on the various joints of the economy and crowding out the growing private sector in addition to the entry of Iraq in three wars, it makes sense to translate these events that lead to economic and social distortions in the Iraq economy . this prompted the government to adopt a policy of support and intervention, which in many times carries it a huge burden constitute pressure on the state budget and all that comes within the framework of the possibility of achieving and attaining welfare of the citizens .

However, we find that the economic welfare in Iraq is not measured by the degree of economic development or quality of life levels concerning health and education, but it is measured by combining the Gini coefficient and the average per capita income . the arrival of economic welfare level in Iraq to a high level, it dose not mean that the citizen luxuriantly from all sides, but in terms of consumption linked to developments in monetary income .

That the spending policy in Iraq must be based on the increase in capital expenditures because it leads to the expansion of production capacities and increase production and economic growth to increase the sustainability and economic welfare of Iraqi society .

بحث مسئل من رسالة ماجستير: العلاقة بين الدعم الحكومي والرفاهية الاقتصادية في العراق للمدة (1975-2011).



المقدمة :

تسعى الدول إلى تحقيق أقصى درجة أو مستوى ممكن من الرفاهية لمجتمعاتها، والرفاهية هي الرضا والارتياح المعيشي للأفراد أو هو الاستمتاع الذي يجنيه الفرد من شتى صنوف استهلاكه السلمي والخدمي، أي من مأكّل وملبس ومسكن ومستوى الرعاية الصحية والتعليم والترفيه والأمن والاستقرار . بما إن الرفاهية ترتبط بالمقياس النقدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وكذلك بالمكانة الاجتماعية والتحصيل العلمي والمنفعة والإشباع وعوامل أخرى (الحريات، عوامل بيئية، أمنية، صحية،... الخ) . إذن تحقيق الرفاهية في المجتمع يرتبط بمقدار الدخل الكلي أو الناتج الكلي، وعليه يمكن ترجمه الهدف النهائي للجهد الاقتصادي في أي مجتمع بالسعي للارتقاء بنصيب الفرد من السلع والخدمات أو بمستوى الدخل الحقيقي للفرد إلى أعلى مستوى ممكن .

مشكلة البحث :

يعاني الاقتصاد العراقي من تشوهات اقتصادية واجتماعية الأمر الذي دفع الحكومة إلى تبني سياسته اقتصاديه متمثله (بسياسة الدعم)، وعلى الرغم من إن سياسة الدعم بعد عام 2003 تتقاطع مع برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي حدد معالمه صندوق النقد الدولي، إلا إن ذلك لا يمنع من إمكان توفير الدعم الحكومي بمستويات مقبولة من أجل توفير وبلوغ الرفاهية الاقتصادية، وذلك بسبب استمرار التشوهات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد العراقي .

أهميه البحث :

تأتي أهميه البحث من كون العراق يمتلك موارد ماديّه وبشريّه وماليّه وطبيعيّه وقاعدة صناعية لا يستهان بها، فضلاً عن ما تقدمه الدولة من دعم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، لذا يجب أن يكون العراق في مصاف الدول والمجتمعات المرفهة اقتصادياً واجتماعياً .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على آثار سياسة الدعم وهل إنها قادرة على إعادة توزيع الدخل لصالح الدخل المحدودة والفقراء منهم بالتحديد لتخفيف حد التباين في مستويات الدخل من جانب، ومن جانب آخر هل إن هذه السياسة جنت ثمارها من خلال إسهامها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وصولاً إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية في المجتمع العراقي .

فرضية البحث :

لم تكن اتجاهات سياسة الدعم المتبعة في العراق بمستوى وكفاءة تتلاءم مع متطلبات تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع العراقي .

منهجية البحث

استخدم المنهج الاستقرائي في دراسة وتحليل فرضية البحث بالاستناد إلى مجموعة من المصادر العلمية والبيانات الصادرة عن الجهات ذات العلاقة (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي) وبهدف اختبار فرضيه البحث تم تقسيم البحث إلى عدة محاور وهي الآتي :

المحور الأول الإطار المفاهيمي للرفاهية الاقتصادية، المحور الثاني طرائق قياس الرفاهية الاقتصادية، أما المحور الثالث فتطرقنا فيه إلى واقع الرفاهية الاقتصادية في العراق، والأخير فتطرقنا فيه إلى تقدير



الرفاهية الاقتصادية على وفق مقياس كاكواوني، ومن ثم تمت الإشارة إلى بعض الاستنتاجات والمقترحات المنبثقة من هذا البحث .

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للرفاهية الاقتصادية .

1- مفهوم الرفاهية الاقتصادية .

يمكن التطرق إلى مفهوم الرفاهية من جانبين أحدهما لغوي والآخر اقتصادي، فمن الناحية اللغوية تعني الرفاهية، رغد الخصب وليّن العيش وسعته (ابن منظور، بدون سنة نشر، ص 1698) . أما من الناحية الاقتصادية فأن الرفاهية ترتبط بالسعادة ورغد العيش، وقد عرف بيجو الرفاهية الاقتصادية بأنها، ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي يتناوله المقياس النقدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (د. حسين عمر، 1961، ص 91) .

ويقرر بيجو في هذا الشأن بأن هناك فكرتين أساسيتين للدلالة على مستوى الرفاهية الاقتصادية الإجمالية للمجتمع، وهاتان الفكرتان اللتان استخدمهما بيجو في تحليله تقومان على فكرة (صافي الناتج الاجتماعي)، وهي تتطوي على إمكان تجميع إشباع الأفراد، والفكرتان اللتان قدمهما بيجو هما : أ- حجم الدخل القومي : وهذه الفكرة تعني أن زيادة الدخل القومي للمجتمع تؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، بشرط أن نصيب ذوي الدخل المنخفضة لا ينقص عما كان عليه قبل الزيادة، إذ يؤكد بيجو أن زيادة الدخل القومي سوف تؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع حيث تكون العلاقة طردية بين مستوى الدخل القومي ومستوى الرفاهية الاقتصادية.

ب- توزيع الدخل القومي : حث بيجو على أن تكون هناك إعادة لتوزيع الدخل كل مدة زمنية معينة (سنة) بحيث تؤدي هذه العملية إلى تحسين الوضع الاقتصادي لجميع أفراد المجتمع من خلال التوزيع العادل للدخل، وعلى أن يكون هذا التوزيع لصالح ذوي الدخل المنخفضة على حساب ذوي الدخل المرتفعة .

وتجدر الإشارة إلى أن الرفاهية الاقتصادية هي الغاية الرئيسة للتنمية الاقتصادية في أي مجتمع متقدم أو نام وتتجسد بالمستوى المعيشي اللائق الذي يفي بالاحتياجات المادية والمعنوية للإنسان وتحقيق الرضا الاجتماعي وذلك بالاستناد إلى توزيع عادل للدخل بين مختلف مناطق البلاد وبين مختلف شرائح المجتمع . وعليه يمكن تعريف الرفاهية على أنها مقدار المنفعة والسعادة التي تمكن وتساعد الفرد على الشعور بالرضا والاكتفاء والإشباع من استهلاك مجموعة من السلع والخدمات التي تؤدي إلى إشباع رغباته المتنوعة والمتزايدة (د. منى بونس حسين، 2010، ص 40).

إن نقطة الارتكاز في الرفاهية هي المستوى المعيشي الذي من شأنه أن يضمن تحقيق السعادة للفرد والمجتمع في ظل توزيع عادل للدخل . وخلاصة القول إن الرفاهية الاقتصادية تستند إلى المنفعة الخاصة والعامة، وهكذا نجد إن مستوى الرفاهية الاجتماعية يختلف من بلد إلى آخر على وفق مستوى المعيشة العام من جهة والنظام الاجتماعي السائد من جهة أخرى، بل إنه يتفاوت في الوقت نفسه في داخل البلد الواحد من منطقة إلى أخرى طبقاً لنوع النشاط الاقتصادي زراعة أو صناعة أو تجارة . أما الرفاهية من وجهة نظر الباحث فأنها تعني الحالة التي تمس حياة الفرد والجماعة التي تعمل على إشباع



الحاجات الأساسية للفرد من مأكل وملبس ومسكن والحاجات التي تتطلبها الحياة الاجتماعية، مثل الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والأمنية والبيئية . 2- اتجاهات تحليل الرفاهية الاقتصادية .
تعد الرفاهية نظرية بحد ذاتها، لها العديد من الأفكار التي كرس لبلورة وصياغة ما يعرف اليوم باقتصادات الرفاهية، فطرح أربعة اتجاهات لتحليل نظرية الرفاهية وهي على النحو التالي

أ- التحليل الباريتي Paretical Analysis

يعد باريتو أول من أرسى دعائم التحليل الحديث لاقتصادات الرفاهية وذلك من خلال تفسيره للوضع الأمثل للرفاهية إذ يعرف بأنه الوضع الذي يتحقق فيه أقصى مستوى معيشي لجميع أفراد المجتمع، دون استثناء، بحيث إن حصل أي تغير في هذا المستوى الأمثل أدى إلى حدوث زيادة في المستوى المعيشي لبعض الفئات الاجتماعية، فإن هذا التغير لابد أن ينجم عن إلحاق الضرر بفئات اجتماعية أخرى وتخفيض مستوى إشباعهم عن المستوى الأمثل، ومن ثم فإن أي اختلاف يحدث عن المستوى الأمثل للإشباع سيؤدي إلى عدم تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع (بشير هادي عوده، 2004، ص 80) .

ب- تحليل كالدور - هيكس .

زعم هؤلاء أن اقتصادات الرفاهية هي دراسة موضوعية وعلمية وليست دراسة أخلاقية كما تطرق إليها ليتل في كتابه (نقد اقتصاديات الرفاهية)، إذ أكدا (كالدور - هيكس) إن الفرد أفضل حالاً لو كان على منحى سواء أعلى أي انه يحصل على إشباع اكبر (د. حسين عمر، 1961، ص 108) .
وبذلك ناقض كالدور وهيكس فكرة تحليل الباريتي على أساس إن حصول التغير في المستوى الإشباعي الأمثل للمجتمع يمكن أن يحقق مستوى الرفاهية الاقتصادية بشرط أن يكون التحسن في المستوى المعيشي للأفراد المستفيدين من التغير اكبر من مقدار الانخفاض في المستوى المعيشي للأفراد المتضررين من التغير .

ت- تحليل ليتل Little's Analysis

هذا التحليل يقوم على أساس أخلاقي، وهو أن يقوم الأفراد الربحون من التغير بتعويض الأفراد الخاسرين منه بمقدار الانخفاض بمستويات إشباعهم عن المستوى المعيشي الأمثل حتى تتحقق العدالة الاجتماعية ويتم بلوغ مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع (بشير هادي عوده، 2004، ص 77) .

ث- تحليل ستوفسكي Scitovszkys Analysis

يتناقض هذا التحليل مع تحليل ليتل وذلك لعدم وجود مبدأ التعويض بين الربح والخاسرين على أساس أخلاقي، أكد ستوفسكي على وجود أكثر من حالة للتغير ويجب اختيار أفضل تلك الحالات وهي الحالة التي تمتاز بتوزيع أكثر عدالة للدخل أي الحالة التي تتميز بأقل عدد من الربحيين وأقل عدد من الخاسرين من التغير (في المستوى المعيشي) وهذه هي الحالة التي يراها ستوفسكي التي يتحقق في ظلها المستوى المعيشي المقبول لجميع فئات المجتمع وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية (د. حسين عمر، 1961، ص 111) .



المحور الثاني: طرائق قياس الرفاهية الاقتصادية .

يتحدد مستوى الرفاهية الاقتصادية بعدد من المتغيرات بعضها كمي والآخر غير كمي وبالنسبة للمتغيرات الكمية، فأنها تعتمد على مستوى الإنفاق الاستهلاكي أو نمط هذا الإنفاق سواء أكان على السلع الغذائية أم غير الغذائية ومستوى الخدمات (الصحية والترفيهية والتعليمية) . وفيما يخص المتغيرات غير الكمية فأن أهمها يتمثل بحق الإسهام باتخاذ القرارات التي تحدد علاقة الأفراد ببعضهم كالقدر على الاستمتاع بالديمقراطية والعدالة والطمأنينة (ندوه هلال جوده، 2006، ص 154) .

إن تحديد الرفاهية الاقتصادية للمجتمع يركز على معيار الدخل ودرجة عدالة توزيعه بين أفراد وفئات المجتمع بحيث يؤمن المستوى المعيشي الكافي للفرد في ظل المستوى العام للأسعار السائدة في السوق، وهنا لا بد من تأكيد حقيقة أساسية تعد شرطاً ضرورياً وكافياً في أن واحد لتحقيق الرفاهية ألا وهي عامل الاستقرار الاقتصادي الذي يدعم عملية النهوض بالواقع المعيشي للمجتمع، وبذلك فأن جميع مقاييس التفاوت الاقتصادي للمجتمع تستند إلى ضرورة استقرار الدخل كمؤثر مهم في عملية قياس المستوى الحقيقي للرفاهية الاقتصادية.

وقد تعددت مقاييس الرفاهية الاقتصادية إلا انه يمكن إدراج أهم هذه المقاييس على النحو التالي :

1- مقياس الأمثلية لباريتو Criterion of paretos optimality

أمثلية باريتو حالة افتراضية لا يمكن تطبيقها عملياً بسبب الأسس التي تقوم عليها في تحديد مستوى الرفاهية المتمثلة بوجود شخصين يمثلان المجتمع ووجود سلعتين فقط، وأن الاقتصاد في حالة تشغيل كامل، كما اعتمد باريتو في قياس الرفاهية على نظرية منحنيات السواء التقليدية في توضيح الأمثلية من خلال الاستعانة بأسلوب صندوق أدمورث، ومضمون هذه الفرضية هو إن توزيع الدخل المفضي إلى الرفاهية لا يمكن الوصول إليها إلا عبر زيادة متوسط الدخل، بمعنى إن معدلات النمو الاقتصادي يجب أن تتجاوز معدلات نمو السكان. (Lawrence A Boland ،2000p90) .

2- منحنى لورنز Lorenzs curve .

يعد هذا المنحنى من أكثر مؤشرات الرفاهية الاقتصادية استخداماً منذ عام 1905 بسبب السهولة التي يتصف بها . وهو عبارة عن منحنى تكرر متجمع صاعد نسبي يرتبط ارتباطاً مباشراً بفكرة التوزيع التكراري التجميعي، ويقاس العلاقة بين التراكم النسبي للأفراد مع التراكم النسبي للدخل / الإنفاق (Kakwain Nonak C,1980,p.30) .

3- معامل جيني Gini COEFFICIENT

وهو من المؤشرات المهمة والمعتمدة في قياس رفاهية الدخل وعدالة توزيعه، ويتميز عن سابقه بأنه يوضح درجة الرفاهية رقمياً وليس بصورة بيانية . ويعتمد هذا المعامل في فكرته على منحنى لورنز حيث انه يساوي المسافة المحصورة بين منحنى لورنز وخط التساوي مقسوماً على المساحة تحت خط التساوي، وبهذا فأن قيمة معامل جيني تنحصر ما بين الصفر (في حالة التوزيع المتساوي أي عند وجود عدالة تامة في توزيع الدخل أو بلوغ المستوى الأمثل للرفاهية) والواحد (في حالة سوء التوزيع التام أي عندما تذهب الدخل كافه إلى وحدة واحدة فقط أي تدهور مستوى الرفاهية) وكلما ارتفعت قيمة معامل



جيني دل ذلك على وجود تفاوت اشد في توزيع الدخل، أي كلما كانت هذه القيمة أصغر دل ذلك على أن التباين في توزيع الدخل أقل والعكس صحيح، وهناك عدة صيغ رياضية لحساب معامل جيني، ومن أبسط هذه الصيغ الصيغة التالية (Kemal Dervis & others, 1982, p.427) .

$$G = 1 - \frac{1}{1000} \sum_{i=1}^n (S_i - S_{i-1}) W_i$$

حيث إن :

G = معامل جيني لتوزيع الدخل وقيمه هي $[0 < G < 1]$.

S_i = المجمع الصاعد للنسبة المئوية عند الفئة الداخلية i .

$S_i - 1$ = المجمع الصاعد للنسبة المئوية بالنسبة للفئة السابقة للفئة i .

W_i = النسبة المئوية لعدد الأسر (أو الأفراد) في الفئة i ، أو النسبة المئوية لفئات المجتمع.

n = عدد الفئات .

1000 = الحد المعياري للدخل .

الحد المعياري للدخل يحدد من قبل خبراء التنمية البشرية على أساس أقصى الاحتياجات التي يغطيها هذا الحد من الدخل في ظل المستوى العام للأسعار السائدة كما يمكن أن يمثل هذا الحد بمتوسط الدخل الفردي أو متوسط الفئات الداخلية (بشير هادي عوده، 2004، ص 81) .

4- معامل اناند - سن Coefficient of Anand and sen

يعد هذا المقياس من أحدث مقاييس الرفاهية الاقتصادية، فبعد عدة محاولات من قبل خبيري التنمية (اناند - سن) تكلفت جهودهما عام (1999) بإيجاد صيغة متطورة لتحديد مستوى الرفاهية، ويمكن توضيحها بالعلاقة التالية (ندوه هلال جوده، 2006، ص 155) .

$$A - S = \frac{\text{Log } \bar{Y}_{\min} - \text{Log } Y_{\min}}{\text{Log } Y_{\max} - \text{Log } Y_{\min}}$$

حيث أن

$A - S$: معامل الرفاهية $A - S \leq 1$

$\bar{Y}_i$: متوسط الدخل أو الإنفاق للفرد

$Y_{\min}$: دخل الكفاف أو الحد الأدنى للدخل

$Y_{\max}$: الحد الأعلى للدخل

5- مقياس كاكواني .

لقد توصل Kakwani إلى تقدير مستوى الرفاهية باستخدام معامل جيني للتفاوت في توزيع الدخل أو الإنفاق وذلك باستخدام صيغتين هما (د. احمد زبير جعاطه، 1989، ص 23-24) :

الصيغة الأولى $WS1 = M(1 - G)$

الصيغة الثانية $WS2 = M / (1 + G)$

حيث أن :



W S1، W S2 : مستوى الرفاهية

M : متوسط الدخل أو الإنفاق للفرد أو الأسرة في المجتمع .

G : قيمة معامل جيني للتفاوت في توزيع الدخل أو الإنفاق في ذلك المجتمع .

وفيما يخص الصيغة الأولى فإنها تعد أكثر استجابة للتغيرات الحاصلة في متوسط الدخل أو الإنفاق إذا كانت قيمة معامل جيني اقل من نصف، ويكون النموذج اقل استجابة للتغيرات الحاصلة في متوسط الدخل أو الإنفاق عندما تكون قيمة معامل جيني اكبر من النصف .

أما بالنسبة للصيغة الثانية فإنها أكثر استجابة للتغيرات الحاصلة في متوسط الدخل أو الإنفاق مقارنة باستجابة للتغيرات التي تحدث في قيم معامل جيني، وعند كل القيم الأخيرة، ويمكن القول إن مستوى الرفاهية المتحصل عليه من تقديرات الصيغة الأولى يبلغ صفرًا عندما تصل قيمة معامل جيني حدها الأقصى وهو الواحد الصحيح بتعبير آخر يمكن القول أن مستوى الرفاهية في مجتمع ما تتدنى لحد الصفر عندما يصل التوازن أسوأ حالاته، بحيث يؤول كل دخل المجتمع إلى فرد واحد من المجتمع نفسه، في حين أن مستوى الرفاهية لا يتدنى لأقل من نصف متوسط الدخل أو الإنفاق في مجتمع معين حتى لو بلغت قيمة معامل جيني حدها الأقصى في المجتمع نفسه على وفق الصيغة الثانية .

6- معامل كوزنتس.

يستخدم هذا المعامل في حالة بيانات الدخل المبوبة حسب توزيع الأسر أو حسب توزيع الأفراد وقانونه في حالة التوزيع العشري هو (د. مصطفى خلف عبد الجواد، 2009، ص 150) :

$$D = \frac{110 - \sum_{i=1} l di}{180}$$

حيث أن :

D : قيمة معامل كوزنتس

di : النسبة المئوية للدخل المتحقق

10 - di : القيمة المطلقة بين النسبة المئوية للأفراد والنسبة المئوية للدخل

10 : عدد الفئات

180 : أقصى درجة التفاوت في توزيع الدخل .

وتتخصص قيمة معامل كوزنتس بين الصفر والواحد الصحيح فعندما يساوي صفرًا يعني توزيع الدخل وصل إلى التساوي المطلق، أي أن كل فئة عشرية تحصل على (10%) من الدخل، فتكون قيمة 10 - di تساوي صفرًا لكل الفئات، وعندما تكون قيمة المعامل مساوية للواحد الصحيح فهذا يعني أسوأ توزيع للدخل لأن كل الدخل يذهب إلى الفئة العشرية الأخيرة، أي أن قيمة (di) تساوي صفرًا لكل الفئات العشرية الأخيرة المائة، فكلما اقتربت قيمة معامل كوزنتس من الصفر كان توزيع الدخل أكثر عدالة، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح، كلما كان أسوأ توزيع للدخل (د. منى يونس حسين، 2010، ص 198) .

7- معامل تايل Theils Coefficient .

بين الإحصائي الانكليزي تايل عام (1967)، أن الرفاهية الاقتصادية يمكن أن تقاس بالاعتماد على صيغ إحصائية تناسبية توضح درجة عدالة توزيع الدخل وذلك من خلال استخراج القيمة التقريبية



للدخل الممثلة بقيمة معامل ثايل ومن خلال المقارنة بين قيمة معامل ثايل ومتوسط دخل الفرد يمكن تحديد مستوى الرفاهية الاقتصادية إذ كلما كان الفرق قليلاً دل ذلك على تحقيق الرفاهية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل والعكس صحيح، ويعتمد ثايل في استخراج القيمة التقريبية للدخل على الصيغة التالية (د. عبد الرزاق الفارس، 2001، ص 104) :

$$T = \sum q_i (\log q_i) \left[\frac{1}{n} \right]$$

حيث أن

T = معامل ثايل للقيمة التقريبية للدخل

n = عدد الأفراد أو العائلات أو مجموع فئات المجتمع

q_i = الدخل لمجموعة (i) من الأفراد

وكما لاحظ ثايل، أن هذا المؤشر يساوي متوسط الدخل واللوغاريتم التابع له .

المحور الثالث: واقع الرفاهية الاقتصادية في العراق.

إن الهدف النهائي لأية سياسة اقتصادية عقلانية هو تحقيق الرفاهية للمجتمع، ولما كانت السياسة الاقتصادية العراقية قد تم التعبير عنها عبر خطط التنمية خلال عقدي السبعينات والثمانينات وعليه أصبح من المنطقي أن يكون مستوى الرفاهية المتحقق فضلاً عن مدى تطور ذلك المستوى بمثابة تقييم موضوعي لمستوى أداء تلك الخطط وبالتالي فهو بشكل أو بآخر انعكاس لصورة السياسات الاقتصادية خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، وفيما يخص عقد التسعينات من القرن العشرين لم ينفذ العراق خطط تنمية بالشكل المتعارف واعتمد على تطبيق برامج سنوية بسبب الحصار الاقتصادي .

لقد اقتضت اغلب البحوث التي تناولت مستوى الرفاهية الاقتصادية في العراق على متغيرين هما مستوى الدخل وطريقة توزيعه أو على مستوى الإنفاق الاستهلاكي والسبب يعود إلى عدم توافر بيانات تتسم بالكفاية والكفاءة لذلك اضطر الكثير من الباحثين إلى استخدام معامل جيني للتفاوت، وبتعبير آخر كلما ازداد مستوى التفاوت في التوزيع قل مستوى الرفاهية والعكس صحيح (د. احمد زبير جعاطه، 1989، ص 11-25) .

1- الرفاهية الاقتصادية للمدة 1975-1990 .

ارتبط النشاط الاقتصادي العراقي خلال المدة (1970-1980) بخطتين اقتصاديتين استهدفت تغيير البنية الاقتصادية، فتزايد بذلك تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي، ورافقه تأميم شركة النفط في مطلع السبعينات، وأعقب ذلك تغير في أسعار النفط مكنت الدولة من الناحية المالية من تدعيم الموازنة العامة والمناهج الاستثمارية لتحقيق أهداف التخطيط الاقتصادي وتفعيل مركزية الدولة في الشأن الاقتصادي وانعكس ذلك بارتفاع الإنفاق الحكومي ولاسيما في الجانب المرتبط بمكونات الرفاهية الاجتماعية مثل الخدمات الصحية والتعليم ودعم الأسعار للسلع الأساسية، والتي تعد بعضاً من جوانبها إحدى أهم وسائل الاستثمار في رأس المال البشري (د. سالم توفيق النجفي، 2005، ص10).

ونجم عن الحرب العراقية - الإيرانية ارتفاع معدلات التضخم، زيادة عرض النقد وتدمير البنية التحتية وخصوصاً لقطاع النفط فضلاً عن التقلبات في أسعار النفط وإيراداته كل هذا أدى إلى تأثر الإنفاق



الجاري مما انعكس ذلك على مكونات الرفاهية الاجتماعية باتجاه الانخفاض وللحفاظ على مستوى تلك الرفاهية عند معدلاتها السائدة قبل الحرب العراقية - الإيرانية أصدرت الحكومة قرارات تعطي مساحة أكبر للوسائل المولدة والمنتجة للرفاهية الاجتماعية بحيث سمحت بتأسيس الكليات الأهلية ومساهمة الأفراد بإنشاء المستشفيات الخاصة وخصخصة بعض المنشآت الإنتاجية وبخاصة الغذائية وتسهيل العمليات الاستيرادية التي لا ترتبط بتحويلات النقد الأجنبي (د. سالم توفيق النجفي، 2005، ص 15) . وإن الحكومة واجهت آثار الحرب من خلال زيادة نسبة الإنفاق على الغذاء من (46%) عام (1980) إلى (50%) عام 1988، التي أدت إلى زيادة متوسط حصة الفرد اليومية من السعرات الحرارية من (3306) سعرة عام (1980) إلى (3813) سعرة عام 1989 (وزارة التخطيط، 2008-2009، ص 475) .

2- الرفاهية والحصار الاقتصادي .

شهدت التسعينات من القرن العشرين دمار الاقتصاد العراقي من منشآت اقتصادية وبنية تحتية فضلاً عن فرض حصار اقتصادي على العراق منع العراق من الاتصال والتعامل مع العالم الخارجي مما أحدث تضخماً ركوبياً أثر سلباً في حياة المواطن العراقي والذي أدى إلى زيادة الفقر وزيادة مستويات التفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد، وقد حصل تراجع كبير في كثير من المؤشرات الاقتصادية في حين زاد الدعم الحكومي للقطاع الزراعي وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي .

إن تراجع الأداء الاقتصادي كان السبب في ازدياد الفجوة اتساعاً بين الفقراء والأغنياء، إذ كان يتلقى أفقر (20%) من الأسر اقل من (7%) من إجمالي دخل الأسرة العراقية في حين كان يتلقى أغنى (20%) ما نسبته (44%) من الدخل أو ستة أضعاف ما تتلقاه الأسر الفقيرة، وانخفاض دخل الأسرة ذات الدخل المتوسط بشدة إلى ما يقارب الثلث، أما العوائل ذات الدخل دون المتوسط فقد كان الانخفاض في دخلها شديداً ووصل إلى أقل من ربع ما كان عليه في الثمانينات (راجي محيل هليل الخفاجي، 2009، ص 44) .

وقد أسهم في تدني مستوى الرفاهية الاجتماعية في هذه الحقبة انخفاض مستوى الإنفاق على الخدمات الصحية إذ أنخفض إلى (4.89) مليون دينار (بأسعار عام 1980) للمدة (1991-1995) بعدما كان (3.511) مليون دينار للمدة (1986-1990) وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع في وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات من (593) طفلاً شهرياً عام (1989) إلى (4654) طفلاً شهرياً عام 1995 وبالأحرى إن النسبة تجاوزت (685%) في العام الأخير مقارنة بالأولى، وكذلك انخفاض متوسط دخل الفرد والمعدلات المتسارعة في التضخم، أدت في مجملها إلى انخفاض معدل نصيب الفرد من السعرات الحرارية باليوم من (3375) كمتوسط للمدة (1987-1989) إلى (2277) للمدة (1993-1995) وذلك بانخفاض ما نسبته (32.5%)، فضلاً عن إن هذه السعرات متأتية من وجبات غذائية غير متوازنة على وفق المعايير الصحية .

ثم تحسنت الأوضاع الغذائية في النصف الثاني من عقد التسعينات نتيجة توافر الحصة التموينية التي تحوي بعض المكونات الغذائية الرئيسة وبأسعار منخفضة كإحدى قنوات الرعاية الاجتماعية لأفراد



المجتمع تحت ظل الحصار الاقتصادي وذلك على وفق مذكرة التفاهم التي بموجبها تم تجهيز العراق بالغذاء مقابل النفط، وأصبحت الحصة التموينية توزع بانتظام على وفق قرار مجلس الأمن المرقم (986) .

ونتيجة لهذه الظروف تراجع ترتيب العراق على وفق دليل التنمية البشرية إلى التسلسل (126) عام 1998 من مجموع (174) في حين كان ترتيبه (76) عام 1990 (د. سالم توفيق النجفي، 2005، ص 16-17) .

3- الرفاهية بعد عام 2003 .

واستمر هذا التدهور في مستويات الرفاهية حتى احتلال العراق في نيسان / 2003، وقد شهدت هذه السنة تدهور مؤشرات الفقر البشري في العراق، فقد بلغ (مقياس الفقر البشري في العراق %) عام (2003) (5.30 %) في حين بلغ في مجموع دول الاسكوا (0.26 %) وكذلك ارتفاع احتمال الوفاة قبل بلوغ الأربعين إذ وصل إلى (9.17 %) في حين بلغ في مجموع دول الاسكوا (0.08.10 %)، وكذلك ارتفاع نسبة الأمية إلى (3.42 %) في حين بلغ (5.37 %) في مجموع دول الاسكوا .

فضلاً عن ارتفاع مؤشرات الحرمان من مستوى لائق إلى (5.15 %) في حين بلغت (10.13 %) في مجموع دول الاسكوا (محمد عربي ياسر الربيعي، 2011، ص 80) .

كما شهدت هذه المرحلة ارتفاع معدلات البطالة حتى تجاوزت (50 %) فضلاً عن ازدياد أعداد الفقراء وتدمير البنية التحتية التي أدت إلى تراجع مستويات الرفاهية، لذلك كان على المالية العامة اتخاذ تدابير لرفع مستويات الرفاهية، إلا إن المالية العامة طيلة هذه السنوات لم تبتعد عن دائرة التناقض بين مسألة الكفاية (الإنتاجية) ومسألة العدالة في توزيع ثمار الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، فكفة العدالة في توزيع عوائد الموازنة قد هيمنت على مسألة الكفاية الإنتاجية، على وفق المعطيات الكمية التي تؤثر استخدام قرابة ثلاثة ملايين موظف حكومي ومنح معاشات تقاعدية لأكثر من مليون متقاعد وعدد مماثل من الرعاية الاجتماعية، إذ يؤثر هذا المعطى أن هناك خمسة ملايين متلق للدخل الحكومي وهي حالة تهيمن على المقدرة التوزيعية العالية للموازنة العامة لتشمل (25) مليون نسمة من السكان من متلق للدخل الحكومي سواء بشكل مباشر أم غير مباشر على وفق نظام الإعالة العراقي المعتمد .

وإذا ما نظرنا إلى مسألة الكفاية الإنتاجية، فنجد إن القطاع النفطي يهيمن على قرابة (70 %) من الناتج المحلي الإجمالي المملوك للدولة، وإن عوائد النفط تشكل أكثر من (94 %) من عوائد الموازنة، كما يلاحظ إن البلاد تعج بالبطالة بنسبة (15 %) وترتفع هذه النسبة بين العاملين في سن الشباب لتكون (25 %)، وإذا ما أضفنا التشغيل الناقص البالغ (25 %) فإن إجمالي البطالة سيرتفع إلى (40 %) لعام 2009 وهو أمر خطير يؤثر أن البلاد عاطلة عن الإنتاج بقوة وإن الكفاية في تخصيص الموارد الإنتاجية عند أدنى نقطة .

فضلاً عن إن أرياف العراق التي تضم (10) ملايين نسمة تتعاش على البطاقة التموينية، وإن الريف لم يعد مصدراً قوياً للعرض الزراعي وأنه لا يستطيع أن يسد حاجته من الغذاء إلا بأقل من (30 %) في أحسن الأحوال .



كما يتلقى أكثر من (700) ألف عامل ومهندس صناعي أجور ومرتببات عن مصانع حكومية متوقفة بنسبة (90%) وان (90%) من مصانع القطاع الخاص تشهد الحالة نفسها لمصانعها البالغة قرابة (30) ألف مصنع إذ أضاعت البلاد جيلًا صناعيًا اندمج حاليًا في سوق العمل غير المنتظمة ضمن معطيات التشغيل الناقص (د. مظهر محمد صالح، 2010، ص 59-60).

كل هذه المؤشرات جعلت من الدولة العراقية أن تتدخل لتوفير السلع العامة مجاناً وقد تشكل جزءاً كبيراً من الإنفاق الكلي في الموازنة العامة، إذ نجد أن نسبة الإنفاق على السلع العامة في العراق تشكل (50%) من الإنفاق الكلي وفي المقابل نجد أن العوائد الضريبية تقل عن (1%) في الموازنة مما جعل الشعب راكباً مجانياً من الطراز الأول، وعلى هذا الأساس اعتاد المجتمع على الأخذ من دون عطاء ضمن الإفراط في مفهوم العدالة وهي حالة خطيرة قد تضعف البلاد في ديمقراطيتها وتفقد الفرد حقوقه الديمقراطية بمرور الوقت.

المحور الرابع : تقدير الرفاهية الاقتصادية على وفق مقياس كاكاوني .

هناك مجموعه من المقاييس كما أسلفنا إلا أنه ولعدم توافر المعلومات أو المؤشرات الخاصة بمقاييس الرفاهية فقد تعذر قياس الرفاهية في العراق على وفق تلك المقاييس، من الأمثلة على ذلك معامل اناند- سن الذي يفرض وجود الحد الأعلى والحد الأدنى للدخل وهو ما يصعب الحصول عليه ضمن إطار الحالة العراقية إذا ما علمنا إن هناك تفاوتاً كبيراً في مستويات الدخل بين مختلف شرائح المجتمع، ولذلك سوف يتم قياس الرفاهية في العراق على وفق مقياس كاكاوني، وذلك لسهولة القياس لأنه يجمع بين معامل جيني ومتوسط دخل الفرد، إذ يتضمن هذا المقياس معرفة معامل جيني الذي تتراوح قيمته بين الصفر (في حالة المساواة الكاملة) ويشير إلى مستوى مرتفع للرفاهية، والواحد الصحيح (في حالة عدم المساواة الكاملة) ويشير إلى انعدام الرفاهية، كما يتضمن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وبما إن معامل جيني خالٍ من وحدة القياس في حين يقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (بالدينار العراقي)، لذلك فإن وحدة القياس لمقياس كاكاوني (بالدينار العراقي).

لقد توصل كاكاوني إلى تقدير مستوى الرفاهية وذلك من خلال استخدام نموذج وبصيغتين :

$$\text{الصيغة الأولى } ws1 = M (1 - G)$$

$$\text{الصيغة الثانية } ws2 = M / (1 + G)$$

وقد استخدم الباحث النموذج الأول وذلك لأنه أكثر استجابة للتغيرات الحاصلة في متوسط الدخل أو الإنفاق إذا كانت قيمة معامل جيني أقل من النصف، ويكون النموذج أقل استجابة للتغيرات الحاصلة في متوسط الدخل أو الإنفاق عندما تكون قيمة معامل جيني أكبر من النصف.

ويمكن القول إن مستوى الرفاهية المتحصل عليه من تقديرات النموذج الأول يبلغ صفراً عندما تصل قيمة معامل جيني حدها الأقصى وهو الواحد الصحيح، بتعبير آخر يمكن القول إن مستوى الرفاهية في مجتمع ما يتدنى إلى حد الصفر عندما يصل التوزيع أسوأ حالاته، بحيث يؤول كل دخل المجتمع إلى فرد واحد في المجتمع، في حين إن مستوى الرفاهية لا يتدنى لأقل من نصف متوسط الدخل أو الإنفاق في مجتمع معين حتى لو بلغت قيمة معامل جيني حدها الأقصى في المجتمع نفسه بالنسبة للنموذج الثاني.



لذلك اعتمد على النموذج الأول في قياس مستوى الرفاهية الاقتصادية في العراق، ولمعرفة مستوى الرفاهية الاقتصادية في العراق فيما إذا كانت متدنية أو متوسطة أو عالية، فقد اعد الباحث هذا المعيار في تحديد قيمة مستوى الرفاهية الاقتصادية حسب هذا المقياس إذ تتراوح قيمته بالدينار العراقي .

إن مستوى الرفاهية الاقتصادية حسب مقياس كاكاوني تتراوح قيمته على النحو التالي

$WS1 = 0$ ، إذا كانت قيمة معامل G مساوية للواحد الصحيح حالة عدم المساواة الكاملة .

$WS1 = M$ ، إذا كانت قيمة معامل جيني مساوية إلى الصفر أي في حالة المساواة الكاملة وهو

أعلى مستوى للرفاهية حسب هذا المقياس والملاحظ أيضاً إن مستوى الرفاهية حسب هذا المقياس لا يمكن أن يأخذ قيمة سالبة وذلك لأن معامل جيني ينحصر بين $(0 < G < 1)$.

لتحديد مستوى الرفاهية الاقتصادية حسب هذا المقياس تم تحديد مستويات الدخل كما يلي .

أ- $WS1 = M$ ، إذا كانت قيمة معامل جيني مساوية للصفر أي عدالة تامة في توزيع الدخل.

ب- $WS1 \leq 500$: مستوى متدنٍ للرفاهية الاقتصادية .

ج- $500 < WS1 < 800$: مستوى متوسط للرفاهية الاقتصادية .

د- $WS1 \geq 800$: توزيع أكثر عدالة ومستوى مرتفع للرفاهية الاقتصادية .

جدول (1) مستوى الرفاهية الاقتصادية حسب مقياس كاكاوني في العراق للمدة (1975 - 2011)

السنوات	معامل جيني G (1)	متوسط الدخل الفردي M (دينار عراقي) (2)	مقياس كاكاوني $ws1 = M(1 - G)$ (3)	مستوى الرفاهية (4)
1975	0.251	701.3	525.27	متوسط
1976	0.251	847.2	634.55	متوسط
1977	0.340	827.1	545.89	متوسط
1978	0.340	945.6	624.10	متوسط
1979	0.220	1083.4	845.05	عالي
1980	0.403	1395.6	833.17	عالي
1981	0.377	1220.0	760.06	متوسط
1982	0.380	1331.0	825.22	عالي
1983	0.397	981.8	592.03	متوسط
1984	0.398	934.2	562.39	متوسط
1985	0.380	910.2	564.32	متوسط
1986	0.412	906.0	532.73	متوسط
1987	0.325	980.3	661.70	متوسط
1988	0.363	951.0	605.79	متوسط
1989	0.357	834.0	536.27	متوسط
1990	0.374	763.5	477.95	متدني
1991	0.391	313.2	190.74	متدني
1992	0.409	395.3	233.62	متدني
1993	0.429	589.8	336.78	متدني
1994	0.454	556.4	303.79	متدني



1995	0.481	446.5	231.73	متدني
1996	0.509	638.9	313.70	متدني
1997	0.539	1047.8	483.04	متدني
1998	0.540	1371.8	631.03	متوسط
1999	0.550	1626.2	731.97	متوسط
2000	0.570	1633.3	702.32	متوسط
2001	0.580	1552.5	652.05	متوسط
2002	0.590	1334.0	546.94	متوسط
2003	0.389	891.0	544.40	متوسط
2004	0.410	1351.2	797.20	متوسط
2005	0.420	1390.0	806.20	عالي
2006	0.389	1484.4	906.97	عالي
2007	0.290	1450.0	1029.50	عالي
2008	* 0.515	1731.2	839.63	عالي
2009	* 0.521	1427.5	683.77	متوسط
2010	* 0.527	1706.6	807.22	عالي
2011	* 0.533	* 2041.1	953.19	عالي

المصدر: العمود (1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء

وتكنولوجيا المعلومات، مسح الأحوال المعيشية في العراق (2004، 2005، 2007).

- حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسات المالية في معالجة الفقر في العراق للمدة (1970-2006)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، 2009، ص146.

- أ.م.د. فصي عبود الجابري وراجي محيل الخفاجي، الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي (محاولة للقياس والتحليل)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، السنة التاسعة، العدد الثامن والعشرين، 2011، ص164.

(*) تم تقديرها بالاعتماد على معادله الاتجاه العام $G = 0.317 + 0.006 X_i$

العمود (2): جمهوريه العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية للمدة (1975-2010).

(*) تم احتسابه بالاعتماد على معدل النمو السنوي البسيط ثم استخدام الطريقة المطولة لاستخراج قيمه متوسط الدخل لعام 2011.

$$r = \frac{\bar{Y}_{2010} - \bar{Y}_{2009}}{\bar{Y}_{2009}}$$

حيث إن :

r = معدل النمو السنوي البسيط

$\bar{Y}$ = متوسط دخل الفرد .

ثم نستخدم معادله الطريقة المطولة . $\bar{y}_{2011} = \bar{y}_{2010}(1 + r)$

العمود (3): تم احتسابه باستخدام النموذج التالي $Ws1 = M(1 - G)$



1- الرفاهية للمدة 1975-1980 .

شهد الاقتصاد العراقي خلال حقبة السبعينات من القرن العشرين استقراراً من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً بعد تأميم النفط لذا قامت الحكومة بدعم الاقتصاد بمجالاته الاقتصادية والاجتماعية كافة لذلك تميزت هذه الحقبة وخصوصاً المدة (1975-1979) بانخفاض شديد في التفاوت في توزيع الدخل وذلك يرجع إلى الوفرة المالية بسبب زيادة أسعار وإنتاج النفط، وقد نما معامل جيني بمعدل نمو مركب سالب (2.60 - %) (*)، أي يمكن القول إن عام (1979) هو العام الأقل تفاوتاً في توزيع الدخل حسب معامل جيني والأكثر رفاهية والسبب في ذلك هو إن عام (1979) هو نهاية تنفيذ خطة التنمية القومية (1976-1979) التي سميت بالتنمية الانفجارية لذلك قل التفاوت بسبب (د. منى يونس حسين، 2010، ص 199)

أ- المخصصات الاستثمارية الكبيرة التي رصدت .

ب- ازدياد حجم التشغيل في دوائر الدولة بالتعيين المركزي .

2- الرفاهية للمدة 1981-1990 .

إن الانجازات التي ظهرت في النصف الثاني من حقبة السبعينات بدأت تتلاشى بسبب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، على الرغم من إن مستوى المعيشة في هذه الحقبة اتسم بالاطمئنان لما تحمله من مؤشرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية، إذ اتخذت الدولة عدة قرارات لإشباع الحاجات الأساسية لجميع أفراد المجتمع العراقي والتي من أهمها سياسات دعم السلع الضرورية التي ترفع من المستوى المعيشي للأفراد والخدمات التعليمية والصحية التي كان لها الأثر في التخفيف من وطأة الحرب العراقية - الإيرانية على المستوى المعيشي، إذ تزايد الدخل القومي وكذلك ارتفع متوسط حصة الفرد من الدخل القومي وارتفاع الدخل الحقيقية أيضاً مما ترتب على ذلك إن مستوى الرفاهية في هذه الحقبة يشير إلى المتوسط بمعدل نمو مركب سالب (5.4 - %) للمدة (1981-1990) .

وبالرغم من كل الإجراءات التي اتبعت أبان الحرب العراقية - الإيرانية، إلا إن التفاوت في توزيع الدخل قد تزايد .

أي إن في هذه المدة (1981-1990) سعت الحكومة إلى رفع آثار الحرب عن كاهل المواطن العراقي وذلك بمزيد من الدعم للمجالات الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن الدعم المقدم من دول الخليج العربي للحكومة العراقية بحجة الدفاع عن البوابة الشرقية وكذلك شهدت هذه الحقبة ارتفاع

* () معدل النمو المركب تم احتسابه على وفق الصيغة التالية بالاعتماد على بيانات الجدول (1) :

حيث إن :

r معدل النمو المركب

$$r = ((\frac{X_t}{X_0})^{\frac{1}{n}} - 1) \cdot 100$$

Xt قيمة المتغير الكلي في نهاية الخطة (آخر السنة)

Xo قيمة المتغير الكلي في سنة الاساس، n عدد سنوات الخطة + سنة الاساس



الاستيرادات المدنية والعسكرية، لذلك فإن معامل جيني للمدة (1981-1990) تراوح بين (0.377) و (0.374)، وقد نما معامل جيني بمعدل نمو مركب سالب (0.08- %) .

3- الرفاهية للمدة (1991-2002) .

شهدت السنوات (1991-2002) فرض الحصار الاقتصادي على العراق من قبل مجلس الأمن الدولي والذي انعكس على حياة الأفراد بشكل سلبي واثّر في مستويات المعيشة وزاد من مستوى التفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد مما أدى إلى تفاقم الفقر بحيث أصبح الفقر هو الصفة الغالبة على أبناء الشعب، وكذلك انخفاض الأجور وارتفاع معدلات البطالة، إذ كان مستوى الرفاهية للمدة (1990-1997) يشير إلى تدني هذا المستوى والذي يعزى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي ومنها عدم استقرار الأسعار وسوء توزيع الدخل، وبمعدل نمو مركب موجب (14.20%) أي إن النصف الأول من عقد التسعينات شهد تدهوراً للكثير من المؤشرات الاقتصادية، إلا أنه بعد تطبيق مذكرة التفاهم التي أدت إلى تدفق النفط العراقي شهد تطوراً ملحوظاً في زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل .

حيث أنه بعد تطبيق مذكرة التفاهم نجد إن مستوى الرفاهية للمدة (1998-2002) يشير إلى المتوسط لمستوى الرفاهية الاقتصادية وبمعدل نمو مركب سالب (2.82- %) .

أما أسباب زيادة التفاوت في توزيع الدخل والثروة للمدة (1991-2002) فيمكن إجمالها بما يلي (د. منى يونس حسين، 2010، ص 196) :

- أ- ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة الدينار .
- ب- تركيز الثروة بيد فئة قليلة من السكان مقابل نسبة عالية من السكان لا تحصل على دخل يوازي الوزن السكاني الذي تمثله .
- ت- عدم استقرار أو حركة الأسعار المحلية .
- ث- نقص المعروض السلعي .
- ج- ظهور السوق السوداء .
- ح- الفارق الشاسع بين الأجور النقدية والمستوى العام للأسعار عكس انخفاض الدخل الحقيقي
- خ- دعم الفلاحين لإنتاج المحاصيل الزراعية قاد إلى زيادة دخولهم وبقاء الأغلبية بدخل محدود، مما عزز التفاوت .
- د- الإعفاءات الضريبية كان هدفها دعم النشاط الاقتصادي، لكنها أدت إلى زيادة الأرباح التي شكلت دخلاً عالية إضافية لذوي الدخل المرتفع مما زاد من حدة التفاوت .
- ذ- خصخصة القطاع العام ولد طبقة مالكة للمشاريع الاقتصادية فاقم حدة التفاوت .

4 - الرفاهية للمدة 2003-2011 .

شهدت المدة (2003-2011) سقوط النظام السابق إذ سعى العراق بعد عام (2003) إلى زيادة الرواتب والإبقاء على مفردات البطاقة التموينية الأربعة وصرف إعانات الرعاية الاجتماعية لذوي الدخل المحدودة، كل هذا أدى إلى انخفاض معامل جيني ليصل إلى (0.290) عام 2007 بعدما كان (0.389) عام 2003، وكما نما معامل جيني للمدة (2003-2011) بمعدل نمو مركب موجب (3.56%) .



أي إن المدة التي تلت سقوط النظام السابق أي بعد عام 2003 فقد شهدت انخفاض التفاوت في توزيع الدخل حتى عام 2007 ثم ازداد بعد عام 2007، وهذا الانخفاض في التفاوت يرجع إلى الأسباب التالية :

- أ- انخفاض المديونية الخارجية .
 - ب- انخفاض معدلات التضخم .
 - ت- انخفاض معدلات البطالة .
 - ث- زيادة رواتب الموظفين وتحسين رواتب المتقاعدين .
 - ج- صرف إعانات شبكة الحماية الاجتماعية لذوي الدخل المحدودة .
- فقد شهدت هذه المدة (2003-2011) ارتفاعاً ملحوظاً في الإيرادات النفطية تسبب في زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط دخل الفرد العراقي.
- وفي بداية هذه المدة أي (2003-2005) كان الإنفاق على مكونات الرفاهية الاجتماعية ومخصصات الدعم الحكومي متواضعاً وشمل مخصصات دعم البطاقة التموينية واستيراد المشتقات النفطية وشبكات الحماية الاجتماعية لذلك كان مستوى الرفاهية يشير إلى المتوسط للمدة (2003-2005)، والسبب يعود إلى ارتفاع معامل جيني للمدة نفسها إلا أن زيادة مخصصات الدعم الحكومي وزيادة رواتب الموظفين وانخفاض معدلات البطالة كان السبب في انخفاض معامل جيني للسنوات (2006 و 2007) وبالتالي ارتفاع مستوى الرفاهية الذي يشير إلى مستوى عالٍ للرفاهية الاقتصادية .
- إن السياسة الاقتصادية بعد عام 2007 ركزت على تنفيذ عمليات الإصلاح الاقتصادي وذلك من خلال إلغاء الدعم الحكومي الشامل وغير المنتج لذلك انخفضت مخصصات الدعم للبطاقة التموينية واستيراد المشتقات النفطية في حين زادت مخصصات الدعم لشبكات الحماية الاجتماعية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن بالمستوى المطلوب .

إن تراجع مخصصات الدعم كان له أثر كبير في دخل الفرد العراقي مما أدى إلى ارتفاع معامل جيني بعد عام 2007 إذ ارتفع إلى أكثر من (0.50)، وعلى الرغم من الارتفاع في معامل جيني إلا أن مستوى الرفاهية ظل عالياً عام 2008 بعد ما كان مستوى الرفاهية عالياً أيضاً عامي (2006 و 2007) ثم تراجع إلى المتوسط عام 2009.

أي إن هذه المدة (2003-2011) شهدت مستوى متذبذباً للرفاهية الاقتصادية يتراوح بين متوسط للمدة (2003 - 2004)، وعالٍ للمدة (2006-2008) ومتوسط لعام 2009 وعالٍ لعامي (2010 و 2011) وبمعدل نمو مركب موجب (6.42%) للمدة (2003 - 2011) .

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد عام 2003 تحسنت كثير من المؤشرات الاقتصادية منها انخفاض معدل البطالة والتضخم من (28.1%) (33.6%) عام (2003) إلى (11%) (5.6%) عام 2011 على التوالي، كذلك انخفاض نسبه السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى (3.1%) عام 2007 بعد أن كان (27.5%) عام 1990، كما انخفضت نسبه السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولارين ونصف من (13.9%) عام 2007 إلى (11.5%) عام 2011، وأيضاً انخفضت نسبه فجوه الفقر من (4.5%) عام (2007) إلى (2.6%) عام 2011، وهذا يدل على أن نسبه فجوه الفقر هذه ليست



عميقة في العراق لذلك فإن أي سياسه مناصره للفقراء من شأنها خفض نسبه الفقر بشكل كبير (وزاره التخطيط، أب 2012، ص 9- 11) .

وأخيراً يمكن القول إن حقبة السبعينات والثمانينات التي شهدت تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واتخاذ العديد من القرارات لإشباع الحاجات الأساسية لجميع أفراد المجتمع العراقي كانت السبب في بقاء مستوى الرفاهية الاقتصادية على ما هو عليه طيلة المدة (1975-1988) والذي يشير إلى مستوى متوسط للرفاهية الاقتصادية، إلا انه بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق للمدة (1990-2002) شهدت هذه المدة تدني مستوى الرفاهية الاقتصادية قبل تطبيق مذكرة التقاهم في حين بلغ مستوى الرفاهية إلى المتوسط بعد عام (1997) أي بعد تطبيق مذكرة التقاهم، في حين شهدت المدة (2003-2011) تنذباً في مستوى الرفاهية الاقتصادية من المتوسط إلى العالي ثم إلى المتوسط ثم إلى العالي، وان تراجع مستوى الرفاهية الاقتصادية من العالي إلى المتوسط كان بسبب تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي .

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً : الاستنتاجات :

- 1- نتيجةً لأيدولوجيه النظام الشمولي الحاكم في العراق طيلة العقدين السابع والثامن الأخيرين من القرن العشرين أعطت الدولة اهتماماً للمحافظة على النسيج الاجتماعي للمواطنين وذلك من خلال تبني سياسه الدعم الشامل والذي نجحت في تطبيقه لوجود الوفرة المالية النقدية .
- 2- إن الرفاهية الاقتصادية في العراق ليس مجرد رقم نقدي بل إن هذا الرقم يأتي نتيجة تفاعل كثير من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والهيكلية والمالية والنقدية إلا إن هذا الدعم يكون ذات نتائج وقتية .
- 3- بلغت نسبه الفقر في العراق (9.22%) عام (2007) أي ما بين ربع وخمس السكان دون مستوى الفقر، وإن فجوة الفقر بلغت (5.4%) وهو ما يشير إلى إن فجوة الفقر ليست عميقة لذلك ممكن لأي سياسة بسيطة أن ترفع الفقراء إلى فوق خط الفقر أو بالأحرى تقليص حجم الفقر وتحقيق رفاهية نسبيه .
- 4- إن نظام البطاقة التموينية في العراق أسهم بشكل كبير في خفض الأسعار وخصوصاً للمواد الغذائية وأسهم أيضاً في تخفيض مستوى التفاوت في توزيع الدخل، مما أسهم بشكل كبير في تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية .
- 5- إن الرفاهية الاقتصادية لأي بلد تقاس أما بدرجة التطور الاقتصادي أو نوعية الحياة، إلا انه في الاقتصاد العراقي لا يمكن أن يقاس ألا بالجمع بين معامل جيني ومتوسط دخل الفرد، وإن وصل مستوى الرفاهية الاقتصادية في العراق إلى مستوى مرتفع إلا إن هذا لا يعني إن المواطن مرفه من جميع الجوانب بل مرفه من ناحية الاستهلاك التي ترتبط بالتطورات الحاصلة في الدخل النقدي .
- 6- إن إنخفاض حصة الفرد من التخصيص الفعلي لقطاعي الصحة والتعليم لا يعكس المستوى الحقيقي للرفاهية الاقتصادية لأنه لا يترجم إلى تحقيق الرفاهية، لأن الرفاهية لا يمكن أن تتحقق بمستويات صحية وتعليمية متدنية .



ثانياً: المقترحات :

هناك مجموعه من المقترحات التي يوصي بها الباحث وهي كما يلي:

- 1- نتيجة الوضع الاقتصادي الراهن يجب زيادة درجة التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والذي ينعكس في نهاية المطاف إلى تحسن المستوى المعيشي وبالتالي تحسن مستوى الرفاهية .
- 2- إن السياسة الاتفاقية في العراق قائمة على زيادة النفقات الاستهلاكية، لذلك لابد أن تكون السياسة الاتفاقية قائمة على زيادة النفقات الاستثمارية لأن ذلك يؤدي إلى توسيع الطاقات الإنتاجية وزيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي وصولاً إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية في المجتمع العراقي .
- 3- يجب تنوع أشكال الدعم الحكومي الذي تقدمه الدولة إلى فئات المجتمع العراقي والاقتداء بالتجارب الدولية مما يسهم بشكل كبير في تحقيق الرفاهية الاقتصادية .
- 4- توجيه الدعم نحو القطاع الخاص وبالخصوص المشروعات الصغيرة وذلك من خلال توفير مناخ ملائم لهذا القطاع مما يسهم في توفير فرص العمل، على أن يشمل قانون التقاعد العاملين في هذا القطاع وكل هذا ينصب في تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية .
- 5- دعم القطاع الزراعي ودعم الفلاحين بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لما لهذا القطاع من دور كبير في معالجة الفقر من خلال امتصاص البطالة ومن ثم تحسين المستوى المعاشي وصولاً إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية .
- 6- إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة ذوي الدخل المحدود وذلك من خلال فرض ضرائب تصاعدية على دخول الفئات العليا وتقديمها كعون ومساعدة للفئات الفقيرة مما يسهم ذلك في تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية .
- 7- زيادة مبلغ الإعانة الشهرية المخصصة للفرد أو العائلة الفقيرة ليتناسب مع خط الفقر الوطني (76896) (دينار / فرد / شهر) والذي تم تقديره من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، كما يجب إدخال الملكية العقارية في الخط الوطني، إذ تجدر الإشارة إلى إن العوائل التي لا تملك عقاراً سوف يؤدي ذلك إلى تخفيض نسبة استهلاكهم للغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى قياساً بالأفراد والعوائل التي تمتلك عقار، وكذلك يجب التحرك نحو الفقراء الذين لا يمكنهم الوصول إلى شبكة الحماية الاجتماعية وإكمال الإجراءات الرسمية لإكمال معاملاتهم مما يسهم في تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية .
- 8- العمل على تقليل حجم وفجوة الفقر في العراق ورفع المستوى المعاشي للأفراد وذلك بتوفير فرص عمل ملائمة ويتسنى ذلك من خلال إعادة تأهيل المصانع العراقية وهي أفضل طريقة لديمومة الرفاهية الاقتصادية .
- 9- بالنسبة للوضع الراهن للاقتصاد العراقي فأن المعالجة السريعة لتحول العراق من دولة راعية إلى دولة مساهمة بشكل أوسع في إدارة النشاط الاقتصادي تتمثل باستخدام مزيج من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية الانكماشية والتوسعية، حيث لا يمكن استخدام السياسة الانكماشية لوحدها لأنها تؤدي إلى تفاقم الركود والبطالة كما لا يمكن اللجوء إلى السياسة التوسعية بشكل كبير لأنها تؤدي إلى تفاقم



التضخم من جهة ولأنه لا تتوافر موارد كافية لذلك من جهة أخرى، وذلك لان استخدام الميزج من أدوات السياسة الاقتصادية تسهم بشكل كبير في تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية .

المصادر :

1. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله الكبير وآخرون، المجلد الثالث، دار المعارف، مصر/ القاهرة، بلا سنة نشر.
2. د. حسين عمر، الرفاهية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1961 .
3. د. منى يونس حسين، الوصول إلى الرفاهية علاقة بعض المكونات الاقتصادية بتوزيع الدخل والثروة الوطنية، الطبعة الأولى، دار الخلود للنشر، بيروت، 2010.
4. بشير هادي عوده، الرفاهية والتنمية وجهة نظر كوزنتس- دراسة قياسية مقطعية لبلدان عربية مختارة، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، المجلد الرابع، العدد 14، 2004.
5. ندوه هلال جوده، تحليل وقياس اتجاهات الفقر في العراق للمدة (1980-2005)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة البصرة، 2006.
6. Kakwain Nonak C. In come Ineqilty and poverty, oxford university press, 1980.
7. Kemal Deyvis & others, General Equilibrium Models for Development policy, World bank, research publication, Washintom, 1986.
8. Lawrence A. Boland, The Methodology of Economic Model Building Methodology after Samuelson (London; NewYork : Rutledge, 2000)
9. د. احمد زبير جعاطه، تحليل اقتصادي لتفاوت مستوى الرفاهية الاقتصادية بين كل من الريف والحضر العراقي خلال الفترة (1971-1985)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد العاشر، 1989.
10. د. مصطفى خلف عبد الجواد، الإحصاء الاجتماعي المبادئ والتطبيقات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
11. د. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط (2001).
12. د. سالم توفيق النجفي، التجارب الاشتراكية في العراق وآثار تحولها إلى سياسات السوق واثار العولمة وإعادة الهيكلة، ندوة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، الإسكندرية، 28-2005/11/30.
13. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية 2008-2009.
14. راجي محيل هليل الخفاجي، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة (1987-2007)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة المستنصرية، بغداد، 2009.



15. محمد عربي ياسر الربيعي، اثر الإنفاق الصحي الحكومي في التنمية البشرية المستدامة في العراق، رسالة ماجستير مقدمه إلى مجلس كلية الاداره والاقتصاد / جامعه المستنصرية، بغداد، 2011.
16. د. مظهر محمد صالح قاسم، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق - الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 2010.
- 17 وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات، 2012 .